توصيات هامة للجان مجلس الشوري المنتخب الشرعي

مجلس الشورى المصرى - الصفحة الرسمية · 10,607
أعجبني

توصيات هامة للجان مجلس الشوري المنتخب الشرعي

تابعت الاوضاع المصرية لجنة مشتركة من لجان مجلس الشوري المصري، تضم اللجنة التشريعية والدستورية، واللجنة الاقتصادية والمالية، ولجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي، ولجنة القوي العاملة .

قامت اللجان بدراسة التقارير التي وردت إليها حول الوضع الحالي في مصر بعد الانقلاب، وقد ثبت تدهور الأوضاع علي المستوي السياسي ؛ حيث لم يعترف بالانقلاب سوي خمس دول، وعلي المستوي الاقتصادي انهيار شديد في الاقتصاد والحالة المعيشية للمصريين ودخلت مصر في حالة افلاس حقيقية ، ومن الناحية الاجتماعية زادت الانقسام بين طوائف الشعب المصري ، واستمر الفشل الأمني والإعلامي في غياب حقيقي للعدالة والقانون.

وفي ضوء ذلك أصدرت اللجنة المشتركة التوصيات التالية ، وفق دعوات العصيان المدني المعلنة من التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب :

1- انهاء المجندين لخدمتهم في قطاع الامن المركزي بوزارة الداخلية، ابتداءا من أول سبتمبر 2013 دون أدني مسئولية علي المجندين مع الاحتفاظ بحقوقهم المالية وفرض الحماية القانونية ، من أي اجراء يتخذ ضدهم من قبل سلطة باطلة من حكومة الانقلاب في المجلس العسكري ، لحين انتهاءه وعودتهم مرة أخري لوحداتهم .

2- حماية العاملين بمؤسسات الدولة القطاع العام وقطاع الأعمال الراغبين في الانقطاع عن عملهم، من أول سبتمبر لاسقاط حكومة الانقلاب العسكري الباطلة ، من أي إجراء تعسفي قد يتخذ ضدهم من قبل هذه الحكومة الباطلة ، مع الاحتفاظ بكافة حقوقهم المالية من رواتب وبدلات، وفرض الحماية القانونية لهم من جانب السلطة الشرعية للبلاد بعد اسقاط الانقلاب الدموي والفاشي ، علي أن يعودوا لعملهم فور انهاء الانقلاب العسكري واسقاط حكومته الباطلة وعودة الشرعية لمصر.

ونؤكد استمرار الانعقاد الدائم للجان المجلس؛ لتقييم الاوضاع في مصر واصدار التوصيات اللازمة تجاهها .

حفظ الله مصر والمصريين من كل سوء
وتحيا مصر حرة ابية
29-8-2013

الخميس 29 أغسطس 2013 12:08 م

تابعت الاوضاع المصرية لجنة مشتركة من لجان مجلس الشوري المصري، تضم اللجنة التشريعية والدستورية، واللجنة الاقتصادية والمالية، ولجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي، ولجنة القوي العاملة .

قامت اللجان بدراسة التقارير التي وردت إليها حول الوضع الحالي في مصر بعد الانقلاب، وقد ثبت تدهور الأوضاع علي المستوي السياسي ؛ حيث لم يعترف بالانقلاب سوي خمس دول، وعلي المستوي الاقتصادي انهيار شديد في الاقتصاد والحالة المعيشية للمصريين ودخلت مصر في حالة افلاس حقيقية ، ومن الناحية الاجتماعية زادت الانقسام بين طوائف الشعب المصري ، واستمر الفشل الأمني والإعلامي في غياب حقيقي للعدالة والقانون

وفي ضوء ذلك أصدرت اللجنة المشتركة التوصيات التالية ، وفق دعوات العصيان المدني المعلنة من التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب :

1- انهاء المجندين لخدمتهم في قطاع الامن المركزي بوزارة الداخلية، ابتداءا من أول سبتمبر 2013 دون أدني مسئولية علي المجندين مع الاحتفاظ بحقوقهم المالية وفرض الحماية القانونية ، من أي اجراء يتخذ ضدهم من قبل سلطة باطلة من حكومة الانقلاب في المجلس العسكري ، لحين انتهاءه وعودتهم مرة أخري لوحداتهم .

2- حماية العاملين بمؤسسات الدولة القطاع العام وقطاع الأعمال الراغبين في الانقطاع عن عملهم، من أول سبتمبر لاسقاط حكومة الانقلاب العسكري الباطلة ، من أي إجراء تعسفي قد يتخذ ضدهم من قبل هذه الحكومة الباطلة ، مع الاحتفاظ بكافة حقوقهم المالية من رواتب وبدلات، وفرض الحماية القانونية لهم من جانب السلطة الشرعية للبلاد بعد اسقاط الانقلاب الدموي والفاشي ، علي أن يعودوا لعملهم فور انهاء الانقلاب العسكري واسقاط حكومته الباطلة وعودة الشرعية لمصر

ونؤكد استمرار الانعقاد الدائم للجان المجلس؛ لتقييم الاوضاع في مصر واصدار التوصيات اللازمة تجاهها .

حفظ الله مصر والمصريين من كل سوء
وتحيا مصر حرة ابية
29-8-2013